

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل أهل الحديث أهل النبي ﷺ خاصة من دون الناس في أعين البصراء، بل صحبه الذين يصبوا نفسه القدسية طول الإناء وان لم يصبوا نفسه الزكية كصحبة الرحماء، فيا لهم من كرام، أخلصهم الله بخالصة ذكرى الدار، واصفاهم لنصرة دينه وحفظ شريعته، وتحمل علوم نبيه المختار وناهيك بل من علياء ومصلياً ومسلماً على سيدنا ومولانا محمد المبعوث بمزيد الاصطفاء إلى الأمة الأمية العرباء، الناهض بأعباء الرسالة والدهر فيه السراء والضراء المعيي بآيات كتابه مصاقع الفصحاء، والمفعم ببينات خطابه بواقع البلغاء غاية الإفحام والإعفاء الراقي في ليلة الإسراء فوق السماء مرقى ما ترقى رقيه الأنبياء، فأكرم به من في سماء ما طاولتها سماء، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين السعداء سلالة معشر الحنفاء الكبراء وقدوة أهل التقوى والمغفرة بغير مرأى الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وعلى أصحابه حماه حمى السنة السنينة البازغة الغراء وحماة حلبة الملة الحنفية السمحة السهلة البيضاء، الذين قال فيهم سبحانه وتعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾^(١)، وأتباعهم من أهل الحديث وحملة العلم ونقله الرواية ورواة الدراية جزاهم الله أحسن الجزاء ما سح قطر على الرياض الغناء.

أما بعد:

فلم يزل علماء الإسلام يدفعون عن السنة الطاهرة كل شبهة، ويدحضون صيحات المغرضين من المنتسبين إلى الإسلام جهلاً منهم بحقيقته وسلامه مصادره، أو عامدين ممن اندسوا في الأمة حقداً وحسداً لزوال ممالكهم ودولهم، لهذا شمروا عن

(١) - سورة الفتح جزء من الآية : ٢٩ .

سواعدهم للدفاع عن الشريعة والسنة الطاهرة خاصة، فخدموها خدمة جليلة تشهد لها الأجيال على مر العصور وفي مختلف الأمصار، لهذا كان هذا البحث إضافة جديدة إلى ذلك الجهد العظيم الذي بذلوه في خدمة سنة الحبيب المصطفى محمد ﷺ فجاء عنوان بحثي موسوماً بـ (صيغ التمريض عند المحدثين) ، وبحمد الله تعالى وتوفيقه نقلت من مصنفات الحديث، وبعد إطالة النظر في دقة مسالك المحدثين التي انتهجوها في تلك المصنفات ، استطعت أن أصوغ تلك القواعد صياغة دقيقة تتلائم والأسباب التي وقفت دافعاً لاستعمال تلك الصيغ في مصنفاتهم ، لتكون إضافة علمية جديدة لمائدة العلم وأهله ، وخدمة مني أتشرف بها للسنة النبوية الطاهرة ، لذا جاء هذا البحث مشتملاً بعد هذه المقدمة على مبحثين وخمسة مطالب على النحو الآتي :

المبحث الأول : التمريض صيغه وعلامته، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : التمريض في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : صيغه في الحديث .

المطلب الثالث : علامته عند المحدثين وبعض الأمثلة للتمريض .

المطلب الرابع : تحقيق القول في الخلاف الحاصل لصيغتي عن ، وقال في دلالتها على السماع والاتصال من عدمه.

المبحث الثاني : قواعد استعمال صيغ التمريض عند المحدثين ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أقسام تتعلق باستخدام صيغة التمريض في الحديث سنداً وامتناً .

المطلب الثاني : تمريض الحديث الصحيح والحسن والضعيف .

ثم انتهيت بعد هذا إلى الخاتمة التي ضمت أهم النتائج التي خلصت إليها في هذا البحث وتليها آخراً قائمة المصادر والمراجع التي كانت لي عوناً ومورداً في بحثي هذا.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه
الغر الميامين.

الباحث

المطلب الأول : التمريض في اللغة والاصطلاح .

التمريض في اللغة : وهو مصدر الفعل (مَرَضَ) بتشديد الراء والمعنى: التوهين^(١) ، وهو يدل على السقم ، وقولنا : أمرضه الله تمييزاً أي قام عليه في مرضه، ومنه التمارض : وهو أن يرى من نفسه المرض وليس به مرض^(٢) .
والتمريض في الأمر: التضجيع فيه ، والضجع ، أي الوهن ، والضعف في الأمر، وغيرها من المعاني التي يدل عليه لفظ المريض^(٣) .

التمريض في الاصطلاح : بعد أن اطلعت لكتب مصطلح الحديث التي أشارت إلى مصطلح التمريض ، لم أجد من المصنفين من حصر مفهوم التمريض في حدٍ معين بل أشارت مجمل هذه الأقوال إلى فعل المحدثين والنقاد عند استخدامهم لهذه الصيغ عند إيرادهم لأحاديث مشكوك في صحتها، من جهة الإسناد أو تسرب إليها الضعف أو احتمالها الكذب أو الوضع عندهم، وبعد هذه المطالعة والتفحص الدقيق لهذه الإشارات يمكن أن أصيغ مفهوماً لمصطلح التمريض يوضح مراد المحدثين رحمهم الله تعالى ، فنقول : التمريض : هو أن يروي الراوي حديثاً عن النبي ﷺ مشكوك في صحته من جهة الإسناد متعلق لأحوال رجاله من حيث العدالة والضبط والإتقان ومتمنه وذلك لتضمنه اختلالاً واختلافاً في اللفظ والمعنى . مما يحتمل الكذب أو الوضع أو تسرب الضعف إليه فيأتي به بصيغة تدل على مرضه وضعفه ببناء

(١) - معجم مصطلحات الحديث النبوي ، للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، مطبعة ديوان الوقف السني ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م : ٦٥ .

(٢) - مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥ ، الطبعة : طبعة جديدة ، تحقيق : محمود خاطر (مادة مرض) : ٦٢١ .

(٣) - لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، دار صادر - بيروت ، ط ١ : (مادة مرض) : ٢٣١/٧ ، فما بعدها .

الفعل المجهول نحو: (يقال ، قيل ، روي ، حكى ، ذكر....)^(١) ويظهر لي مما تقدم أن حد التمريض في الاصطلاح قد تضمن معنى الضعف والوهن في الحديث ، وهذا ما يناسب معناه في اللغة التي تؤكد أن معناه يدور حول معاني السقم والوهن والمرض في الأمر ، وهذه هي المناسبة بين حديه .

المطلب الثاني : صيغهُ في الحديث.

ذكرت فيما سبق معنى التمريض ، ولا بد لكمال الفائدة أن أذكر صيغة الجزم حتى يتبين الفارق بين صيغ التمريض والجزم ، وهذا تفصيلها .
صيغة الجزم في الحديث : أي الصيغة التي تدل على السماع بالمباشرة واللقاء والاتصال وهذه الصيغ هي : (حدثنا ، أخبرنا ، سمعت ، سمع ، قال لنا ، ذكر لنا فلان ، أنبأنا)^(٢) .

وغيرها من الصيغ التي تدل على الجزم بصحة تلقي الحديث راوٍ عن راوٍ ،
.....

(١) - معجم مصطلحات الحديث النبوي : ٢٩ ، تعليق التعليق على صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، : المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان - الأردن - ١٤٠٥ ، ط ١ ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقي : ٢ / ٧ - ٩ ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦ ، ط ٢ : تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان : ٩٥ - ٩٦ ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف : ٢ / ٨٢ - ٨٣ .

(٢) - تعليق التعليق : ٢ / ٧ - ٩ ، اختصار علوم الحديث لعماد الدين أبو الفداء بن كثير (ت ٧٧٤هـ) وقد طبع مع شرحه الباعث الحثيث ، - أحمد محمد شاكر ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت : ١٧ ، تيسير مصطلح الحديث ، للدكتور محمود الطحان ط ٦ ، نشر وتوزيع ، دار التراث - الكويت لسنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م : ٧٠ ، أصول الحديث وعلومه ومصطلحاته ، للدكتور محمد عجاج الخطيب ، ط ١٠ ، دار المعارف - دمشق لسنة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م : ٢٤٨ - ٢٤٩ ، معجم مصطلحات الحديث النبوي : ٩٠ - ٣٢٢ .

عمّن فوقه من غير إنقطاع في سنده إلى منتهاه^(١). صيغ التمريض في الحديث : هي (قيل ، يقال روي عن ، يروي ، يذكر ، ذكر ، سمع ، حكى...)^(٢) ، وهذه الصيغ لا تقتضي السماع المباشر ولا تدل على الاتصال ، وهذا ما يسمى صيغ التمريض لدى المحدثين.

وإذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد ، فلا تقل قال رسول ﷺ كذا وما أشبهه من صيغ الجزم بأن رسول ﷺ قاله (بل قل روي) عنه (كذا أو بلغنا) عنه (كذا أو ورد) عنه (أو جاء) عنه (أو نقل) عنه (وما أشبهه) من صيغ التمريض كروي بعضهم (وكذا) تقول فذكره^(٣) .

المطلب الثالث: علامته عند المحدثين ، وبعض الأمثلة :

في (ما تشك في صحته) وضعفه ، أما الصحيح وأريد بالعلامة هنا الرمز الذي استخدمه المحدثين للدلالة على التمريض، ومن المعلوم إن مصطلح التمريض قريب من مصطلح التضييب أو هما احتمالان نفس المعنى^(٤) ، غير أن التضييب يفترق عن التمريض بان الأول استعمله العلماء للدلالة على الكلام الذي صح وروده من جهة النقل إي سنده غير انه فاسد أو مختل لفظاً أو معنى^(٥) ، وأما الثاني : فيستعمل للدلالة على الكلام الذي لم يصح نقلاً ، كضعف رواية من حيث العدالة والضبط والإتقان وكذلك إذا كان مختلفاً ومختلفاً من حيث اللفظ والمعنى ، وهذا ما يتعلق بالمتن لهذا يعتبر مفهوم التمريض اعم من التضييب من هذه الناحية ، لذا فالأمر الذي استعمله المحدثين للدلالة عليه هو الذي

(١) - أصول الحديث : ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢) - تغليق التعليق : ٢ / ٧-٩ ، اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث : ١ / ٢٤١ ، معجم مصطلحات الحديث النبوي : ٩٠ / ٣٢٢ .

(٣) - تدريب الراوي : ٢ / ٢٣١ .

(٤) - تدريب الراوي : ٢ / ٨٢ ، معجم مصطلحات الحديث النبوي : ٩٠ .

(٥) - المصدر نفسه : ٢ / ٨٢ ، المصدر نفسه : ٨٤ - ٩٠ .

بينه الإمام السيوطي بقوله (والتضبيب ويسمى أيضاً التمريض ، أنّ يمد على الكلمة خط أوله كالصاد هكذا (ص) أي يرسم رمزه على النحو التالي (ص) أوله كحرف الصاد)^(١) كما هو ظاهر في الكلام الذي صرح به الأمام السيوطي - رحمه الله - للدلالة على التمريض^(٢) ، والله الموفق .

أما المحدثون فقد استخدموا صيغ التمريض ، فقد يكون لتعليق متن حديث لوجود لفظ فيه شذ به عن لفظ متن نفس الحديث عند مجيئه من طرق أخرى .

مثاله: قوله (ويذكر سمينين)^(٣) هذا اللفظ تفرد به الحافظ أبو عوانة في مسنده الصحيح بقوله (ثنا يوسف بن سعيد ثنا حجاج بن محمد حدثني شعبة عن قتادة عن انس قال: كان رسول الله ﷺ يضحى بكبشين أملحين أقرنين سمينين ، ويسمي الله ويكبر ، ولقد رأيتاه واضعاً قدميه على صفاحهما ... الحديث)^(٤)، إذ جاء هذا الحديث من طرق أخرى وليس فيه لفظ (سمينين) الذي جاء في رواية أبي عوانة ، وأصبحت هذه الطرق ، ما رواه الإمام البخاري من طريق ادم بن أبي إياس بقوله : (حدثنا ادم بن أبي إياس حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت انس بن مالك - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ يضحى بكبشين وأنا أضحى بكبشين)^(٥) ، وجاء من طرق أخرى منها ما جاء من طريق قتيبة بن سعيد قوله: (أن رسول الله)

(١) - معجم مصطلحات الحديث النبوي : ٨٤ - ١٣٢ .

(٢) - ينظر: تدريب الراوي : ١ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) - صحيح البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين : ٢١١١/٥ برقم ٥٢٣٢ .

(٤) - مسند أبي عوانة ، الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني : دار المعرفة - بيروت : ٥ / ٥١ ، بالأرقام : ٧٧٥٢ - ٧٧٥٦ .

(٥) - صحيح البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين : ٥ / ٢١١١ برقم ٥٢٣٢ .

(١) صلى الله عليه وسلم (أنكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين ، فذبجهما بيده الحديث...)

وجاء أيضاً من طريق حجاج بن منهال بلفظ : (أن النبي ﷺ كان يضحى بكبشين أملحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتهما ، ويذبجهما بيده) (٢) ، وجاء أيضاً من طرق أخرى كلها لم تذكر لفظ (سمينين) ، الذي انفرد به أبي عوانة في مسنده الصحيح ، لذا مرضه الإمام البخاري بهذا اللفظ بقوله : (ويذكر سمينين) (٣) للدلالة على شذوذه من غيره ، كما استخدموا صيغ التمريض ، لتعليق حديث احتوى منته على لفظ تخص صفة من صفات الله سبحانه وتعالى توقف العلماء في إطلاقها على الله تعالى ، إلا بعد تأويلها ، ومثاله : (ويذكر عن جابر بن عبد الله بن أنيس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (يحشر الله العباد فيناديهم بصوت ... الحديث) (٤) .

ف نجد إن المحدثين إذا ما أوردوا طرقاً من متن حديث ضم صفة أو لفظاً لا يليق بإطلاقه على الله تعالى ، استخدم صيغة التمريض للدلالة والإشارة إلى ذلك اللفظ الذي يتعذر إطلاقه على الله إلا بعد تأويله ، وهذا ما فعله الأمام البخاري بقوله : (ويذكر) إذ أورد هذا الحديث بصيغة التمريض ، ولم يجزم به لأن لفظ الصوت توقف في إطلاقه ونسبته إلى الله تعالى إلا بعد تأويله (٥) ، هذا ما استطعت سبره من

(١) - المصدر نفسه : ٥ / ٢١١١ برقم ٥٢٣٤ .

(٢) - حسن المحاضرة : ١ / ٣٣٨ ، التحدث بنعمة الله : ٢٠٣ .

(٣) - صحيح البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين : ٥ / ٢١١١ برقم ٥٢٣٣ .

(٤) - صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى (*لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ*) ، فصل في الأضحية .

(٥) - سورة طه الآية : ١٠٩ .

(٥) - ينظر : فتح الباري لابن حجر : ١ / ١٧٤ .

القواعد التي اعتمدها المحدثين في مصنفاتهم لاستعمالهم صبيغ التمريض في الحديث.

المطلب الرابع : تحقيق القول الحاصل بين صيغتي ، قال ، وعن ، في دلالتهما على السماع والاتصال من عدمه .

ما سبق يتبين إن صبيغ الجزم والتمريض التي استخدمها المحدثين للدلالة على الاتصال من عدمه - أعرض الآن صيغتي (قال ، وعن) في دلالتهما على السماع والاتصال وأراء العلماء فيهما ثم أبين الرأي الراجح :

قال النووي : - رحمه الله- في شرح المهذب قالوا : صبيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصبيغ التمريض لسواهما ، وذلك أنّ صيغة الجزم تقتضي صحته من المضاف إليه ، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح ، وهذا الأدب أخل به جماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحابنا مطلقاً- ما عدا حذاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح فأنهم يقولون كثيراً في الصحيح (روي عنه) وفي الضعيف (قال وروي فلان وهذا حيد عن الصواب)^(١) .

ذهب الخطيب البغدادي بقوله : (بان لفظة قال ، لا تحمل على السماع إلا إذا عرف من عادة المحدث انه لا يطلقها إلا فيما سمع)^(٢) .

ومراده من هذا أن صيغة (قال) لا تفيد السماع ما دامت لا تفيد السماع إذا لا تفيد الاتصال عنده إلا بشرط أن يكون المحدث لا يقول (قال) إلا إذا كان من عادته عدم إطلاقها إلا فيما سمعه. وذهب الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بقوله : (إنّ حكم قال

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية

- بيروت - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ط ١ : ١٩٧٩ .

(٢) - ينظر : تغليق التعليق : ٩ / ٢ .

، حكم عن ، وأن ذلك محمول على الاتصال^(١) ، أي أن صيغة (قال) تفيد الاتصال حكمها في ذلك حكم(عن) بكونها تفيد الاتصال إذا ما خلا المعنعن من تهمة التدليس ، وثبوت اللقاء بين من عنعن وبين المعنعن عنه ، وما اشتهر عند المتقدمين من المحدثين من أن صيغتي (عن) و(قال) محمولة على السماع في عرفهم ، وذلك قبل ظهور التدليس والمدلسين الذين اشتهرت عندهم لفظة (عن) اصطلاحاً واستعمالاً منهم ، دون لفظة (قال) التي لم تشتهر اصطلاحاً لهم كلفظة(عن)^(٢) .

وتبين بالترجيح : أن صيغة الجزم تدل على صحة الحديث وصحة سماعه من قبل رواته ؛ فتحقق صفة الاتصال في السند ، وكل ما دل على نفي السماع والاتصال جاءوا به بصيغ تدل على ضعفه لديهم وسموا تلك الصيغ بصيغ التمريض ، فكل ما دل على عدم دلالة احدهما على السماع والاتصال وجب إلحاقه بصيغ التمريض ، بقي أن ما يخص لفظة(قال) فإنها تفيد الاتصال والسماع والصحة أيضاً بشرطين هما :

١- أن يكون من عادة الراوي عدم إطلاقها إلا فيما سمع .

٢- أن ينتفي عن الراوي صفة التدليس ، وإلا فلا تحمل على السماع والاتصال وهذا أمر مشترك بين(عن) و(قال) ، لهذا تفيد صيغتي(عن، وقال) الاتصال وتحمل على السماع والصحة منها صيغ الجمع التي تفيد الصحة والقوة في الرواية ، فنتنتفي عنهما صفة التمريض بحمد الله تعالى .

(١) - ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٩ .

(٢) - ينظر : تعليق التعليق : ٢ / ٨ .

المبحث الثاني : قواعد استعمال صيغ التمريض عند المحدثين ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أقسام تتعلق باستخدام صيغة التمريض في الحديث سنداً و متنأ .

إنّ وضع علماء الحديث - رحمهم الله- لهذه الصيغ إنما هو لغرض التخفيف على القارئ ، فقد تكون تلك القواعد التي تعلق بها الحديث من جهة الإسناد وال متن ، وقد تكون من جهة الإسناد دون المتن^(١) .

أما إذا كانت في السند وال متن كان الضابط لها عند المحققين لأمرين هما: اختصار الحديث ، وروايته بالمعنى ، دعتهم إلى تعليقها بصيغ التمريض وبيان ذلك مدعوماً بالأمثلة التطبيقية .

١- الاختصار: إي اختصار الحديث ، وذلك باقتصارهم على بعض السند ، أو المتن ، ولا تخفى على أهل العلم الفائدة المرجوة من ذلك وهي التخفيف وعدم الإطالة ، مثال الحديث : (ويذكر عن أبي موسى ، قال : كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فاهتم بها... الحديث)^(٢)

إذ أرى أن هذا الحديث قد علق بصيغة التمريض (ويذكر) بالرغم من صحته من جهة الإسناد إذ جاء موصولاً من عدّة طرق أصحابها ما كان على شرط الإمام البخاري بقوله : (حدثنا محمد بن العلاء قال : أخبرنا أبو أسامة عن بريد عن أبي

(١) - ينظر : تدريب الراوي : ١ / ١٠٧ .

(٢) - صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ ، ط٣ ، تحقيق : د. مصطفى أديب ، البغا - دار ابن كثير - اليمامة لسنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م ، كتاب الصلاة ، باب ذكر العشاء والعصمة : ٢٠٦/١ ، برقم ٥٤٢ .

بروة عن أبي قال : كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي نزولاً في بقيع بطحان ،
والنبي ﷺ بالمدينة ، فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء... الحديث^(١) . فنذكر
الحديث بطوله ، ففي الحالة الأولى تم الاقتصار على بعض السند بقوله : (ويذكر
عن أبي موسى) وعلى بعض المتن بقوله (كنا نتناوب النبي ﷺ لأجل اختصاره
عن طريق استعمال صيغة التمريض ، (ويذكر) ، ثم أسنده في موضع
آخر بتمامه سناً ومنتأً، من غير تمريضه ، كما في الحالة الأولى لأجل تجنب
الإطالة ، بطريق الاختصار باستعمال صيغ التمريض^(٢) .

قال ابن حجر :- رحمه الله- وإنما أورده بصيغة التمريض لأنه ساقه بالمعنى^(٣) .

٢- رواية الحديث بالمعنى :

إنّ رواية الحديث بالمعنى من المسائل الخلافية بين العلماء ، فذهب جمهور أهل
العلم إلى جوازها ، واشتروا لذلك إن يكون الراوي بالمعنى عالماً باللغة العربية
بصيراً بمدلولاتها خشية إن يعبر عن كلمة بغيرها وبينها تفاوت وهو يظن أن الكلمتين
سواء في المدلول^(٤) . لكن للإمام أبي حنيفة - رحمه الله- شرط آخر يدرك وجاهته
وأهميته من باشر العمل بنفسه والشرط هو: أن يكون الراوي بالمعنى فقهياً ليدرك

(١) - صحيح البخاري، كتاب الصلاة ، باب فضل العشاء : ٢٠٧/١ ، برقم ٥٤٢ .

(٢) - ينظر: التقييد والإيضاح : ٣٥/١ .

(٣) - مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني ٨٨٢ هـ : دار المعرفة - بيروت -

١٣٧٩ - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت لسنة

١٣٧٩ هـ : ٢٦/١ .

(٤) - ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي : ١٩٨ .

الآثار المترتبة على تصرفه بالألفاظ^(١). فلا بد إذاً بأن يكون عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها ، ذو بصيرة بالمعاني والفقهاء ، ومحيطاً بما يحيل المعنى وما لا يحيله ، وأما إذا كان غير فلا يجوز روايته إي الحديث بالمعنى عند بعض الآخرين من العلماء^(٢).

وإنما أراد المحدثون رواية الحديث بالمعنى لتجنب الإطالة ، وقصدوا بذلك الاختصار أيضاً ، مع العلم إن أغلبهم أحاطوا بلغات العرب وأساليبهم ، وذوي بصيرة بما تحمل الآثار المترتبة على تصرفهم بالألفاظ ، وكان استخدام تلك الصيغ مع مراعاة إتباع المنهاج العلمي الدقيق وبأساليب فنية مبتكرة ، وتوضيح ذلك: مثاله قوله : (وَيُذَكَّرُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ أَجْنَبٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَمَّمُ وَتَلَا ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾)^(٣) فذكر للنبي ﷺ^(٤).

هذا الحديث أورده الإمام البخاري بمعناه ، إذ أن للحديث تفصيل لذا نراه قد علقه بصيغة التمريض (ويذكر) لأنه لم يتطرق إلى جميع إسناده ، كذلك جاء بمعنى الرواية التي جاءت من طرق أخرى ، وهي حادثة مشهورة لعمر بن العاص (رضي الله عنه) في غزوة ذات السلاسل^(٥) الذي أمره النبي ﷺ قائداً عليها^(٦). وهنا

(١) - فقه أهل العراق وحديثهم ، الكوثري ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، بيروت ، ١٣٢٩ هـ .

(٢) - ينظر: أصول الحديث : ٢٥١-٢٥٢ .

(٣) - سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .

(٤) - صحيح البخاري ، كتاب التيمم ، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم : ١٣٢/١ برقم ٣٣٨ .

(٥) - غزوة ذات السلاسل : ذات السلاسل وغزوة عمرو بن العاص ذات السلاسل من ارض بني عذرة وكان من حديثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه يستنفر العرب إلى الشام ، السيرة النبوية : ٣٤/٦ .

(٦) - صحيح البخاري : كتاب المغازي ، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذ خليلاً لاتخذت أبا بكر : ٣/ ١٣٣٩ ، برقم ٣٤٦٢ ، وصحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،

الحديث كما قلنا جاء من عدّة طرق ، منها ما أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران من أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عمرو بن العاص قال : (احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن اغتسل فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ، فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال ، رجاء إني سمعت الله يقول ﴿ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١) فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً) (٢) ، إذ رويت هذه الحادثة من طرق أخرى (٣) . لكن إيرادها بالمعنى بالاختصار على بعض السند ورواية المتن بالمعنى ، كان داعياً إلى استعمال صيغ التمريض لأجل الاختصار وعدم الإطالة(٤) .

أما القسم الأول: فهي قواعد تتعلق باستخدام صيغ التمريض في الحديث من جهة الإسناد دون المتن . فقد سلك المحدثون مسالك لدلالة على ضعف الإسناد مخالفاً لأحد الشروط التي اشترطوها ليكون الحديث مقبولاً أو صحيحاً ، فإذا وجد خلل في إسناد من حيث الضبط والإتقان المتعلق بأحوال رجاله ، أو أن احدهم لم يرتقي إلى درجة أصحاب الصحاح من الرواة أو غيرها من القوادح التي تقدر في صحة الحديث ، فعبروا عنه باستخدام تلك الصيغ للدلالة على ضعفه من حيث السند ، وإن من استخدم صيغ التمريض من المتقدمين هو الإمام البخاري الذي وضع أساساً في

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، كتاب فضائل الصحابة : ١٨٥٦/٤ برقم ٢٣٨٤ .

(١) - سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .

(٢) - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، كتاب التيمم ، باب اذا خاف الجنب البرد تيمم : ١ / ٩٢ برقم ٣٣٤ .

(٣) - ينظر : المصنف ، لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المكتب الاسلامي - بيروت - ١٤٠٣ هـ ، ط ٢ ، تحقيق : حبيب الرحمن الاعظمي : ٥ / ٤٥٢ - ٤٥٤ .

(٤) - ينظر : فتح الباري لابن حجر : ١ / ١١١ .

جامعه الصحيح لاستخدام تلك الصيغ في تمريض الأحاديث ، وقد يكون ذلك الحديث صحيحاً ، من حيث شروط الصحة ولكنه مخالف للشروط التي وضعها الأئمة النقاد لقبول الحديث عندهم ، فقد يكون الحديث موافقاً لشروط أحدهم ولكنه ، مخالفاً لشروط غيره (١) .

أما القسم الثاني: قواعد تتعلق باستخدام صيغ التمريض في الحديث من جهة المتن دون الإسناد ، وهذا القسم من القواعد التي وضعها المحدثون ، تخص متون الأحاديث ، من ضبط الألفاظ وإعرابها وبيان الزيادة والنقصان فيها ، وإزالة الغموض عن المراد منها في تلك المتون التي احتوتها.

أقول : هذه القواعد تختص بالمتن ، فإذا ما جاء الحديث بلفظ معين من طرق متعددة ، ثم جاء ذلك المتن من طريق آخر زاد فيه لفظ لم يحتويه متن ذلك الحديث من تلك الطرق التي ورد منها ، أي شذ ذلك المتن بتلك الزيادة التي احتواها بهذا الطريق من غيره من الطرق كان ذلك داعياً للمحدثين في تمريض ذلك اللفظ للإشارة إلى شذوذه (٢) .

المطلب الثاني : تمريض الحديث الصحيح والحسن والضعيف :

أولاً: تمريض الحديث الصحيح : أقول في تمريض الحديث الصحيح المخالف لشروط احد المحدثين التي وضعوها لقبوله من المعلوم عند أهل مصطلح الحديث : إن الإمام البخاري والإمام مسلم وغيرهما وضعوا شروطاً لصحة الحديث وقبوله ؛ فمنهم من تشدد فاشتراط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه ، بل أوجب ثبوت اللقاء . ومن هنا قال العلماء : أن للإمام البخاري شرطان : شرط المعاصرة ، وشرط اللقاء في حين إن الإمام مسلماً قد اكتفى بشرط المعاصرة (٣) .

(١) - ينظر : أصول الحديث : ٣١٢-٣١٤ .

(٢) - المصدر نفسه : ٣١٢-٣١٤ .

(٣) - ينظر : أصول الحديث : ٣١٢-٣١٤ .

ومن هنا إذا ما جاء الحديث صحيحاً لكنه ليس على شرطه ، اي الإمام البخاري مرضه بصيغ التمريض لا لضعف الحديث من جهة إسناده ، ولكن لمخالفته لشرطه الذي اشترطه لقبول الحديث عنه.

مثال ذلك : قوله (ويذكر عن أبي بن عبد الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّبِيِّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى قَالَ سُلَيْمَانُ فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَةُ وَتَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّبِيِّ وَسَلَّمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ مُسْلِمٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ وَقَالَ أَبُو جَرِيرٍ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَتْ أُمَّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ^(١) .

علق هذا الحديث بصيغة التمريض (ويذكر) على الرغم من أن رجال إسناده رجال الصحيح إلا أنه مَرُضٌ من هذا الطريق الذي انفرد به أبي خالد وهو سليمان بن حيان الأحمر . بهذا السياق عن الأعمش - رحمه الله - وقد تم تمريض هذا الحديث عند الإمام البخاري لأمرين هما :

(١) - صحيح البخاري : كتاب الصوم ، باب من مات وعليه صوم : ٢ / ٦٩٠ ، برقم

- تفرد أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق للحديث عن الأعمش مما خالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش بالرغم من أن رجاله رجال الصحيح (١).

- الاختلاف الكثير الحاصل في إسناده بين أصحاب الأعمش، وكذلك الاختلاف الحاصل في السائل هل هو رجل أم امرأة ، وفي المسؤول عنه هل هو أمأ أم أختاً ، وفي مدة الصوم هل هي شهرين متتابعين أم شهر أم خمسة عشر يوماً. لهذا كله جاء هذا الحديث معلقاً بصيغة التمريض (٢). على الرغم من هذا التمريض للحديث ، للاختلاف الحاصل فيه جاء به الإمام البخاري جازماً به من طريق آخر بقوله : (حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أن أُمي ماتت وعليها صوم شهر... الحديث) (٣) ، مثال آخر: قوله : (ويُذكر عن عبد الله بن السائب ، قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح ، حتى إذا ما جاء ذكر موسى وهارون ، أو ذكر عيسى أخذته سلعة ... الحديث) (٤) فهذا الحديث صحيح إلا أن الإمام البخاري قد مرضه بصيغة

(١) - ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار المعرفة - بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب لسنة ١٣٧٩ هـ : ٤ / ١٩٥ .

(٢) - ينظر : المصدر نفسه : ١٩٥/٤ .

(٣) - صحيح البخاري : كتاب الصوم ، باب من مات وعليه صوم : ٦٩٠/٢ ، برقم ١٨٥٢ .

(٤) - صحيح البخاري : كتاب الصلاة ، باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة والخواتيم

التمريض (ويذكر) وذلك لان هذا الحديث صحيح على شرط الإمام مسلم^(١)

لهذا لم يجزم به بل علقه بصيغة التمريض لأنه ليس على شرطه في صحيحه
(٢) .

ثانياً : تمييز الحديث الحسن :

إذا كان رجال الحديث لم يرتقوا إلى درجة رجال الصحيح من حيث الضبط والإتقان دون العدالة فهو الحديث الحسن ، فإذا كان احد الرواة ثقة على شرط احد أئمة الحديث ، ولكنه ليس على شرط الآخر لهذا مرض للدلالة على ذلك أو تمييز الحديث للدلالة على الضعف فيه .

مثاله : (ويذكر عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال له (إذا بعث فكل وإذا ابتعت فاكتل ... الحديث)^(٣) فهذا الحديث قد أخرجه الإمام الدار قطني في سننه من طريق عبيد الله بن المغيرة وهو صدوق^(٤) (عن منقذ مولى سراحة عن عثمان (رضي الله عنه)^(٥) ، وقد وثق^(٦) ، وتابعه عليه سعيد بن المسيب ،

(١) - صحيح البخاري : كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح : ٢٦٨ / ١ .

(٢) - صحيح البخاري : كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح : ٢٦٨ / ١ .

(٣) - صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطي : ٧٤٨ / ٢ .

(٤) - ينظر : الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لسنة ١٣١٧ هـ - ١٩٥٢ م : ٣٣٣ / ٥ .

(٥) - ينظر : الجرح والتعديل : ٣٦٧ / ٨ .

(٦) - سنن الدار قطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني : ٨ / ٣ ، برقم ٢٣ .

وكذلك أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (١) ، إلا أن في طريق إسناده ابن لهيعة (٢) وكذلك جاء عن طريق عطاء بن عثمان وفيه انقطاع (٣) . فنرى أن الطرق التي جاء منها هذا الحديث ، قد احتوت رواة منهم الصدوق ومنهم من وثق ، ولم يبلغوا درجة أصحاب الصحيح ضبطاً وإتقاناً ، لهذا جاء تمريضه بصيغة (ويذكر) إشارة إلى هذه المسألة.

ثالثاً : تمريض الحديث الضعيف : وهذا القسم من التمريض جاء على نوعين عند المحدثين :

النوع الأول : الحديث الضعيف الذي لا عاضد له ولم يصح عند المحدثين وإليك بيان ذلك :

مثال الحديث الذي لا عاضد له ، لكنه وفق للعمل به عند المحدثين : (ويذكر عن النبي ﷺ ، أنه قضى بالدين قبل الوصية ... الحديث) (٤) .

(١) - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مؤسسة قرطبة مصر: ٦٢/١ ، برقم ٤٤٤ .

(٢) - عبد الله بن لهيعة : قال عنه ابن معين ، ليس حديثه بذاك القوي ، وقال عنه النسائي : ضعيف ، وقال عنه أبو زرعة وأبو حاتم أمره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار ، وقال فيه الجوزجاني : لا نور على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به وغيرها من الأقوال الأخرى . ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ، ط١ ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود : ١٦٦-١٦٧ ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مؤسسة قرطبة مصر : ٦٢ / ١ برقم ٤٤٤ .

(٣) - ينظر : مقدمة فتح الباري : ١٩ - ١٧ .

(٤) - صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب تأويل قوله ﴿ **اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ** قَالَ تَعَالَى: ﴿﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ ﴿﴾ سورة النساء جزء من الآية : ١١ .

هذا الحديث مرضه بصيغة التمريض (ويذكر) عن النبي ﷺ لكونه حديث ضعيف لم يعضد بغيره لتنتفي عنه صفة الضعف ثم الإتيان به وتعليقه بصيغة التمريض للدلالة على ضعفه ، كما أخرجه الترمذي من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور^(١) عن علي بهذا الإسناد لكن فيه الحارث الأعور وهو ضعيف^(٢) .

مثال الحديث الضعيف الذي لا عاضد له ، ولم يصح عند المحدثين : (ويذكر) عن أبي هريرة رفعه : (لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح)^(٣) ، هذا الحديث قد مرضه الإمام البخاري بصيغة التمريض (ويذكر) لأنه حديث إذا أخرجه أبو داود - رحمه الله - من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة^(٤) . وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخه لا يعرف^(٥) ، فضلاً عن كون الحديث في الإشارة إلى ضعفه وانحطاط رتبته ، بل قد يصرح أحياناً بعدم صحته عندهم ، كما فعل الإمام البخاري في إيراد هذا الحديث بصيغة التمريض إلا انه تعقبه بقوله : (ولم يصح) في الإشارة لعدم صحته عنده ، كونه

(١) - الحارث بن الأعور : من كبار التابعين ، قال عنه ابن المديني : كذاب ، والدارقطني : ضعيف ، والنسائي : ليس بالقوي ، وقد كذبه الشعبي ، ينظر : المغني في الضعفاء ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : الدكتور نور الدين عتر : ١ / ١٤١ .
(٢) - الجامع الصحيح سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، كتاب الميزان ، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم : ٤ / ٤١٦ .

(٣) - صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام : ١ / ٢٩٠ .

(٤) - سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة : ١ / ٢٦٤ .

(٥) - الضعفاء والمتروكين ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ هـ ، ط ١ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد : ١ / ٩٠ .

حديثاً شديد الضعف لا عاضد له وهذا بلا شك يدل على مدى دقة أولئك الأفاضل من جهازة الحديث وعلومه وعظمة تحريمهم واحتياطهم وأحاطتهم بكل شاردة وواردة تخص الصناعة الحديثية في عصرهم التليد . والله ولي التوفيق .

وأخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمداً الصادق الأمين ، وعلى اله وأصحابه وأتباعه حملة هذا الدين .

الخاتمة

بعد هذا أحمد الله أن وفقني في بحثي الذي عشت فيه ببركات الحبيب ﷺ في رياض سنته الطاهرة أن أشير إلى أهم النتائج التي خلصت إليها في بحثي هذا وهي على النحو الآتي :

١- للتمريض في اللغة عدّة معاني ، منها التوهين أو الوهن في الأمر والسقم ، والضعف وغيرها من المعاني ، أما عن حده في الاصطلاح عند المحدثين في مصنفاتهم فلم يشيروا إلى مفهوم خاص به ، إذ أشارت هذه المصنفات إلى فعل المحدثين عند تمريضهم لأحاديث قد تسرب عليها الوهن والضعف من جهة الإسناد أو المتن ، لذا تم إعطاء مفهوم لمصطلح التمريض التمسّت فيه جميع تلك المعاني التي أوردها المحدثين لهذا المصطلح .

٢- إنّ التمريض والتضبيب يقتربان جداً من حيث المفهوم ، ويفترقان عند المحدثين من حيث الاستعمال ، إذ يدل التضبيب عندهم على الكلام الذي صح وروده من جهة النقل إي الإسناد ، وأما التمريض فقد جاء مفهومه أعم وأوسع عند المحدثين من التضبيب إذ يدل عندهم على الكلام الذي لم يصح من وجه النقل إي الإسناد ، كالضعف في أحوال بعض رجاله من حيث الضبط والإتقان ، وكذلك إذا ما تسرب الاختلاف والاختلال لبعض ألفاظه ومعانيه التي احتواها متن الحديث .

٣- إنّ علامة التمريض أو رمزه الذي استعمله المحدثين للدلالة عليه هو أن يمد خط فوق الكلام الذي يراد تمريضه أوله كحرف الصاد (ص) فيكون رمزه هذا الشكل (ص) .

٤- للتمريض عند المحدثين صيغ لا تقيد عندهم السماع ولا تدل على الاتصال ، وهي ألفاظ تم بناءها للمجهول ك (يُقال ، حُكي ، ذُكر ، يُروى ... الخ) دل من خلالها على وجود الضعف والوهن في الحديث سنداً وممتناً .

٥- هناك خلاف بين المحدثين بين صيغتي (عن، قال) في دلالتها على السماع من عدمه بالتالي أفادت الاتصال ، تم الخلاص فيه إلى إفادة هذه الصيغ السماع فيما يخص (عن) وأما (قال) فأنها لا تدل على السماع إلا إذا كان من عادة الراوي عدم إطلاقها إلا فيما سمع مع عدم اتهامه وبراءته من وصمة التدليس ، لهذا ينتقي عن هاتين الصيغتين صفة التمريض .

٦- للتمريض نشأة متقدمة في علوم الحديث ، إذ أودع المتقدمين من الجهابذة هذه الصيغ في ثنايا مصنفاتهم وكان على رأسهم إمام أهل الصنعة وشيخ المحدثين الإمام البخاري في صحيحه الجامع إذ أودع فيه قواعد ومسالك فنية مبتكرة تخص استعمال هذه الصيغ عنده ثم الكشف عنها من قبل جمع مبارك من العلماء الذين تناولوا جامعها بالعناية والتفصيل وضبط الألفاظ ، وبيان معانيها واستخراج الفوائد الجمّة من هذه الإسفار ، وعلى رأس هؤلاء العلماء الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري ، وكذلك مقدمته على الصحيح وكتابه القيم تعليق التعليق .

٧- إنّ لهذه الصيغ ضوابط وقواعد مبتكرة استطعت سبرها والوقوف عليها وصياغتها بما يتناسب وفعل المحدثين ومصنفاتهم .

٨- جاءت هذه القواعد على ثلاثة أقسام اعتمدت على نوع تعليقها بالحديث سنداً وممتناً معاً ، أو اختصارها على سند الحديث أو متنه .

٩- إنّ الدواعي التي اعتمدها من وراء استخدام المحدثين لهذه الصيغ كان لأجل التخفيف وعدم الإطالة . كما إنّ هذه الصيغ لم تقتصر على تمريض الحديث الضعيف؛ بل تعدى ذلك عندهم ليشمل تمريض الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، لصحتها على شرط أحد الأئمة النقاد دون الآخر ومقصدنا بهذه الشروط المعاصرة وإمكانية اللقاء ولو مرة بين الراوي والمروي عنه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين آمين.

المصادر والمراجع**بعد القرآن الكريم .**

١. اختصار علوم الحديث لعماد الدين أبو الفداء بن كثير، وقد طبع مع شرحه الباعث الحثيث ، لأحمد محمد شاكر ، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت .
٢. أصول الحديث وعلومه ومصطلحاته ، للدكتور محمد عجاج الخطيب ، ط ١٠ ، دار المعارف - دمشق لسنة ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
٤. التقييد والإيضاح ، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، دار الفكر للتوزيع - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .
٥. تغليق التعليق على صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المكتب الإسلامي ، دار عمار بيروت عمان - الأردن - ١٤٠٥ هـ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقي .
٦. تيسير مصطلح الحديث ، للدكتور محمود الطحان ط ٦ ، نشر وتوزيع ، دار التراث - الكويت لسنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٧. الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون .

٨. الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لسنة ١٣١٧ هـ - ١٩٥٢ م .
٩. سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
١٠. سنن الدار قطني ، لعلي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
١١. السيرة النبوية لابن هشام ، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد ، دار الجيل - بيروت - ١٤١١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .
١٢. صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ط٣ ، تحقيق : د. مصطفى أديب ، البغا - دار ابن كثير - اليمامة لسنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م .
١٣. صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .
١٤. الضعفاء والمتروكين ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ هـ - ، ط١ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار المعرفة - بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب لسنة (١٣٧٩ هـ).

١٦. فقه أهل العراق وحديثهم ، الكوثري ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، بيروت ، ١٣٢٩ هـ.
١٧. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، لمحمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
١٨. لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، دار صادر - بيروت ، ط ١.
١٩. مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، دار النشر : مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥ ، طبعة جديدة ، تحقيق : محمود خاطر.
٢٠. مسند أبي عوانة ، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرايني ، دار المعرفة - بيروت .
٢١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مؤسسة قرطبة مصر.
٢٢. المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣ ، ط ٢ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
٢٣. معجم مصطلحات الحديث النبوي ، للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، مطبعة ديوان الوقف السني ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

٢٤. مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ - ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت لسنة ١٣٧٩ هـ .
٢٥. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦ ، ط ٢ ، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان .
٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ، ط ١ ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .